

Distr.  
GENERAL

A/CONF.164/24  
8 September 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



### مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السلمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السلمكية الكثرية الارتحال

الدورة الرابعة

نيويورك، ١٥ - ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤

#### بيان أدلى به رئيس المؤتمر عند اختتام الدورة الرابعة، في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤

١ - لقد كانت دورة المؤتمر الرابعة هذه دورة قصيرة إلا أنها كانت جد مثمرة. ولقد تشجعت بفضل ما اتسم به عمل الوفود جميعها من تضاف وإيجابية لتحقيق الهدف المحدد للمؤتمر، الذي يتمثل جوهره في التوصل إلى وسائل عملية فعالة لضمان الحفظ الطويل الأجل للأرصدة السلمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السلمكية الكثرية الارتحال واستعمال هذه الأرصدة استعمالاً مستداماً. ولقد أظهرتم رغبتكم في تحقيق هذا الهدف. ولذلك، حقق المؤتمر تقدماً مشهوداً في أعماله.

٢ - ووفقاً لولاية المؤتمر، فإنه قد عين في دورته الموضوعية الأولى، المسائل التي يتعين عليه طرقها. وفي دورتيه الثانية والثالثة، نظر في الاستجابات الفنية للمشكلات المتصلة بحفظ وإدارة نوعي الأرصدة السلمكية. وخلال هذه الدورة، وبينما يواصل تناوله للمسائل الفنية، بلغ المؤتمر مرحلة لزم فيها الجمع بين الشكل والموضوع. وهذه كانت خطوة هامة ضرورية لتمكيننا من تقدير الاطار الذي يتعين أن تجري فيه مفاوضاتنا. وكانت ضرورية أيضاً لكي نحزز تقدماً بشأن عدد من المسائل الرئيسية التي لا يمكن على نحو آخر طرقها بطريقة مقبولة.

٣ - واستناداً إلى المناقشات والاقتراحات التي شهدتها الجلسات العامة خلال استعراض النص التفاوضي المنقح (A/CONF.164/13/Rev.1) في الأسبوع الأول من هذه الدورة، وعلى أساس ما أجرته من تبادل غير رسمي للآراء مع وفود عديدة، وبناء على المشاورات الجارية فيما بين الدورتين التي أتيحت لي الفرصة لشهودها، أمكنني أن أنقح النص التفاوضي وأعيد تنظيمه وتشكيله.

٤ - وهذا الشكل الجديد للنص وارد في الوثيقة A/CONF.164/22، وعنوانه "مشروع اتفاق من أجل تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ المتصلة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال". ويستند هذا الشكل الجديد إلى إحساسي بوجود رأي شائع له وزنه في المؤتمر يقول بضرورة إضفاء طابع إلزامي على نتيجة مداولاتنا إذا أردنا تحقيق الهدف المتمثل في حفظ وإدارة فعالين لنوعي الأرصدة السمكية اللذين يمثلان موضوع هذا المؤتمر. وإنني أعتقد أن مشروع الاتفاق هذا سوف يستجيب، مع موالة العمل لتحسين محتواه وتطويره، استجابة بعيدة الحد، لشواغل المجتمع الدولي حسبما أعرب عنها إعلان ريو والفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن قرارات الجمعية العامة وقرارات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن المشكلات المتصلة بحفظ موارد مصائد الأسماك العالمية وإدارتها.

٥ - ويستجيب مشروع الاتفاق لهذه الشواغل، بالطريقة التالية:

- (أ) يحدد معيارا دوليا أدنى مفصلا لحفظ نوعي الأرصدة السمكية وإدارتهما؛
- (ب) يضمن توافق وتماسك التدابير المتخذة لحفظ وإدارة هذه الأرصدة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية والمناطق المتاخمة من أعالي البحار؛
- (ج) يضمن وجود آليات فعالة للامتثال لهذه التدابير وإنفاذها في أعالي البحار؛
- (د) يكفل إنشاء إطار متفق عليه عالميا للتعاون الإقليمي في ميدان حفظ مصائد الأسماك وإدارتها يتسق مع الحالة السائدة في كل منطقة من مناطق العالم حسب المرتأى في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢؛
- (هـ) يعترف بالاحتياجات الخاصة للدول النامية فيما يتصل بحفظ وإدارة مصائد نوعي الأرصدة السمكية، فضلا عن تنمية هذه المصائد والمشاركة فيها؛
- (و) يكفل تسوية المنازعات المتصلة بمسائل المصائد الأسماك، تسوية سلمية بواسطة آليات لتسوية المنازعات على نحو إجباري ملزم، الأمر الذي يكفل أيضا المرونة للأطراف فيما يتعلق باستعمال الإجراء الذي تختاره لتسوية مثل هذه المنازعات.

٦ - ومشروع الاتفاق بمثابة نقطة تحول في أعمالنا. فهو يمثل خطوة هامة نحو التوصل إلى حلول لكثير من المشكلات التي انقسم المؤتمر حولها. وهو يمثل أساسا للتوصل إلى حلول توفيقية بشأن المسائل ويساعد على إلقاء الضوء على المجالات التي ينبغي أن تتركز عليها المفاوضات اللاحقة. وبينما لا يوجد الآن توافق آراء بشأن مسألة الشكل الذي يتعين أن تصاغ فيه نتيجة هذا المؤتمر، فإنني تشجعت وسررت،

على الرغم من ذلك، لأن المؤتمر قد قرر أن يستعمل النص أساسا لأعماله المقبلة. وهذا دليل ملحوظ على وجود إرادة سياسية لدى جميع المشاركين الذين يودون العمل بشكل إيجابي تحقيقا لهدفنا المشترك، المتمثل في بلوغ نتيجة تعالج بشكل فعال المشكلات الملحة الحرجة التي تواجهها موارد المصائد السمكية في أنحاء كثيرة من العالم وتعزز أيضا حفظ هذه الموارد في الأجل الطويل واستعمالها استعمالا مستداما.

٧ - وعندما ندعى إلى الاجتماع في دورتنا المقبلة، ستتاح لنا الفرصة لدراسة النص الجديد دراسة تفصيلية. ومما لا شك فيما أنكم ستستفيدون، في تحضيركم للدورة المقبلة، من التعليقات الأولية التي صدرت بشأن النص.

٨ - وإذا استشرّف مستقبل أعمالنا، أود أن أبلغكم أن مكتب المؤتمر قد درس برنامج العمل المقبل لهذا المؤتمر دراسة دقيقة. وخلص المكتب، بعد أن وضع في حسابه الأعمال التي لا يزال من المتعين إنجازها، إلى ضرورة عقد دورتين أخريين للمؤتمر في عام ١٩٩٥ بغية اختتام أعماله. وينبغي تكريس الدورة الأولى للنظر في المسائل الفنية المعروضة على المؤتمر بهدف اختتام المفاوضات في نهاية تلك الدورة. وينبغي لها أن تستغرق ثلاثة أسابيع.

٩ - وينبغي للدورة الثانية، التي تستغرق أسبوعين، أن تكون بمثابة دورة نهائية للمؤتمر. وسوف يكرس الأسبوع الأول من الدورة لتحقيق المواءمة والانسجام للنص بجميع لغاته، بغية التوصل إلى نص نهائي. أما الأسبوع الثاني، فسوف يكرس للنظر في وثيقة المؤتمر الختامية وتحضير نصوص الاتفاق الأصلية لكي يتسنى اعتماد الوثيقة الختامية والاتفاق بنهاية ذلك الأسبوع.

١٠ - وأفادني الأمانة العامة بأن تسهيلات خدمة المؤتمرات متاحة للدورتين بمقر الأمم المتحدة، على النحو التالي: من ٢٧ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ للدورة الأولى، ومن ٢٤ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ للدورة الثانية.

١١ - وأعتقد أن برنامج العمل وجدول الاجتماعات اللذين أوصى بهما المكتب يتسمان بالواقعية. وهما يستندان إلى تصميمنا على وجوب اختتام المؤتمر لأعماله بأسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٥. ولقد رأيت بعد تفكير أن المؤتمر قد أحرز تقدما ملحوظا فعلا، وأنه بفضل حسن نواياكم وتعاونكم وتضافر جهودنا جميعا يمكن أن يتحقق في الإطار الزمني المقترح هدفنا المتمثل في الوفاء بولاية هذا المؤتمر.

١٢ - وفي هذا الصدد، أود أن أشجع الوفود على إجراء مشاورات فيما بين الدورتين تيسيرا للمفاوضات وللمساعدة على التوصل إلى اتفاق في دورة المؤتمر المقبلة. أما عن نفسي، فإنني على مدى الشهور المقبلة سأواصل الاتصال بالوفود والتشاور معها، حسب الاقتضاء. وسعيا إلى الحفاظ على الشفافية وتدفق

المعلومات إلى جميع الوفود، سأبلغ المؤتمر في الدورة المقبلة بأية تطورات تنجم عن هذه المشاورات التي ستجري فيما بين الدورتين.

١٣ - وحسبما نعلم جميعا، فإن المشكلة التي تواجه مصائد الأسماك في العالم هي مشكلة حرجية تحتاج إلى طرقها على وجه السرعة. وما لم تتخذ تدابير للسماح بإعادة تكوين الأرصد السمكية وبتقليل جهد صيد الأسماك، وإلغاء المعونات المقدمة لأساطيل صيد الأسماك وترشيد قدرة الأساطيل، سيستحيل الحفاظ على مصائد الأسماك البحرية العالمية في مستوى قابل للاستدامة. ولقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك الاتجاه التنافسي في حصيلة صيد الأسماك البحرية على الصعيد العالمي. إذ أن سرعة نزوب عدد من الأرصد السمكية وتزايد المنافسة على الأسماك التي تقل باطراد يسببان بالفعل توترا في المحيطات. وإزاء النمو السكاني العالمي السريع والاطراد الدائم في الطلب على الأغذية، باتت احتمالات المستقبل كئيبة.

١٤ - ولقد حذرت الفاو، في نشرة اخبارية صدرت مؤخرا، من العواقب الاجتماعية والاقتصادية المفجعة التي تنتظر صناعة صيد الأسماك بأكملها ما لم تنظم أساطيل صيد الأسماك بواسطة أنظمة وطنية ودولية. وهذا المؤتمر مكلف بمسؤولية إرساء أساس لمثل هذا التنظيم. ولذلك، فإننا نتحمل مسؤولية جسيمة للغاية. ومن الممكن أن تساعد مداولاتنا وقراراتنا على نقض الحالة الحرجة القائمة، وعلى تفادي كارثة وشيكة الوقوع. وإذا فشلنا في وضع معايير فعالة لإدارة مصائد الأسماك فسوف نعجل بالكارثة المحتملة الوقوع، مما يسفر عن نشوء الفوضى في المحيطات بدلا من النظام الذي كلفنا بإقراره. ولذلك، فإنه من الضرورة بمكان أن ننجح في مساعيها. ولا يمكننا أن نخذل الأجيال الحاضرة والمقبلة، وعلينا ألا نخذلها.

١٥ - وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص امتناني، لكم جميعا تقديرا لمساهماتكم في أعمال هذه الدورة وتعاونكم معي بوصفي رئيسا لكم. ولقد تيسرت مهمتي بدرجة هائلة بفضل تفهمكم وتشجيعكم. وإنني مدين بالكثير لمن عمل منكم معي عن كذب. كما أود أن أعرب عن امتناني لنواب الرئيس الثلاثة، المنتمين إلى شيلي وإيطاليا وموريتانيا، تقديرا لما قدموه من مشورة ومساعدة ودعم أعجز عن تقديرهم. كذلك، أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء الأمانة العامة، سواء من الموظفين الفنيين أو ممن قدموا خدمات أخرى للمؤتمر. وأود أن أشكر المترجمين التحريريين والمراجعين لتزويدهم إيانا بهذا النص بجميع اللغات، والمترجمين الشفويين على ما أبدوه من صبر وتفهم. وأوجه الشكر الى سكرتيرتي، التي عملت معي ساعات طويلة وكفلت تنظيم كل شيء حولي. وإن المؤتمر ليدين بالعرفان للدكتور فولفغانغ كرونه، من الفاو، وموظفيه، نظرا لإسهامهم في أعماله.

١٦ - وأود الآن أن ألتبس موافقتكم على برنامج العمل الذي وضعته، في صورته المجملية، للسنة المقبلة. وموجز القول، أنه يُقترح أن يوصي المؤتمر الجمعية العامة بأن توفر التسهيلات لدورتين في عام ١٩٩٥ لكي يتسنى للمؤتمر أن يكمل أعماله. والموعدان المقترحيان للدورتين هما: من ٢٧ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل ومن ٢٤ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس.

— — — — —

